بدعم من السيدة الأولى أسماء الأسد

غباش: الصحة تتابع برنامج زراعة الحلزون للأطفال ناقصي السمع

أدعو الأهالي للاستفادة منه لإجراء المسح السمعي لحديثي الولادة

محمود الصالح

كشف وزير الصحة حسن غباش أن العمليتين اللتين أجريتا أمس في إطار البرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع عند حديثي الولادة الذي تم إطلاقه بدعم ورعاية من السيدة الأولى أسماء الأسد في آب الماضي، لطفلين لديهما نقص سمع عميق ثنائي الجانب، تم اكتشافه خلال الفحوصات التي أجريت للطفلين وفق البرنامج وضمن بروتوكولات طبية عالية معتمدة للتدخل، وذلك في الهيئة العامة لمشفى دمشق «المجتهد».

وأشار الوزير غباش إلى أنه سيستمر إجراء عمليات زرع الحلزون تباعاً للأطفال الذين يتم إثبات نقص السمع لديهم، وذلك بعد دراسة حالتهم الطبية، والتأكد من عدم وجود مانع طبي لإجراء الجراحة لديهم.

وأوضح الوزير غباش أن الأطفال الذين يتم إجراء عملية زراعة الحلزون لهم يتم إجراء المسح السمعي لهم أولاً، ضمن البرنامج الوطني، ومتابعتهم بشكل دقيق من لحظة المسح مروراً بتركيب المعينات السمعية ثم التحضير للعمل الجراحي الذي سيؤهلهم لتركيب المعالج الخارجي لزراعة الحلزون واستعادتهم للسمع، كما تستمر متابعتهم وتأهيلهم للوصول إلى الدمج الكامل مع أقرانهم.

ودعا وزير الصحة جميع الأهالي إلى الاستفادة من البرنامج عبر إجراء المسح السمعي لأطفالهم حديثي الولادة قبل انقضاء شهرهم الأول من العمر.

مديرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة رزان الطرابيشي أكدت في تصريح صحفي أهمية زراعة الحلزون وانعكاسها الإيجابي على الأطفال الذين يعانون نقص السمع العميق من جهة، وعلى العاملين في البرنامج، الذي يمر بثلاثة مراحل هي المسح دون عمر الشهر والاستقصاء دون عمر ثلاثة أشهر والتدخل في عمر ستة أشهر وفي حال عدم الاستجابة للمعينات السمعية يتم تحويل الطفل لزراعة الحلزون.

عضو الفريق الجراحي عبد الرحمن العوض قال كان لدينا حلم أن يكون هذا البرنامج، واليوم نقطف أولى ثماره من خلال زراعة الحلزون، على أيدي فريق طبي وطني، وهناك برنامج تدريب للأطفال يترافق مع البرنامج.

عضو اللجنة الوطنية سامر محسن قال: إن العمليتين اللتين أجريتا تعتبران مثاليتين لمفهوم الكشف والتدخل، حيث تم إجراء المسح السمعي بعمر الشهر ووضع تشخيص نقص السمع بعمر ثلاثة أشهر، وتركيب معينات سمعية خلال عمر أربعة أشهر، وتمت المتابعة خمسة أشهر مع تركيب السماعة، وبعد عدم الاستجابة تم زرع الحلزون بالعمر المثالي وكانت الاستجابة مثالية.

تراجع كبير في إنتاج التفاح في طرطوس

طرطوس- هيثم يحيى محمد

سجل إنتاج التفاح في محافظة طرطوس تراجعاً كبيراً في السنتين الماضيتين ما جعل المحافظة تفقد المركز الثاني في الإنتاج على مستوى القطر الذي كانت تحتله على مدى عقدين، وتتراجع إلى الوراء كثيراً.

وبحسب التقديرات فإن إنتاج هذا العام من المتوقع أن يصل الإنتاج إلى ٥٥٠٠ طن، بعدما وصل الإنتاج عام ٢٠٠٩ إلى تسعة وعشرين ألف طن وعام ٢٠١٠ الإنتاج نفسه أيضاً وبقي الإنتاج بحدود ذلك حتى عام ٢٠١٣ حيث تراجع إلى ١٤، ثم قفز إلى ٢٥ ألف طن عام ٢٠١٦ واستمر على هذه الحال حتى موسم ٢٠٢٢ ليتراجع بشكل حاد ويصل إلى ٥٨٠٠ طن فقط العام الماضي، كما تراجعت المساحة المزروعة بالتفاح من أكثر من خمسة آلاف هكتار عام ٢٠١٢ إلى أقل من ثلاثة آلاف هكتار هذا العام.

هذا الواقع الخطر له أسباب عديدة بعضها يتعلق بالفلاح المنتج والمعاناة التي يعيشها لمتابعة إنتاجه في ظل قلة مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها لأرقام جنونية ومعظمها يتعلق بالجهات العامة المشرفة على الزراعة والإنتاج والمعنية أيضاً بالتسويق والأسعار.

يقول أحد الفلاحين المنتجين للتفاح في ريف طرطوس: اليوم يباع كيلو التفاح بسوق الهال من ٤ آلاف نزولاً حتى مئتي ليرة، والفلاح غير قادر على تحمل الخسائر المتتالية من عدم وجود سوق تصريف تسد التكاليف وارتفاع أجور النقل والفلاحة والرش والعمال، معتبراً أن الحكومة تدعم الفلاح بالأدوية والمازوت الزراعي والأسمدة والمبيدات الحشرية على شاشات التلفاز فقط، إضافة إلى الشروط التعجيزية التي نفرضها «السورية للتجارة» لاستلام المحصول، مضيفاً: للأسف تتحول أشجار التفاح اليوم إلى حطب للتدفئة في الشتاء.

ولفت الفلاح إلى أن الحكومة بإمكانها أن تحل المعضلة باتخاذ العديد من الإجراءات منها إنشاء معامل خل التفاح والدبس والمربى وهذا أبسط شيء يمكن أن تقوم به.

وقال فلاح آخر من منتجي التفاح: الانخفاض الكبير للإنتاج في هذه السنة سببه الرئيسي يأس الفلاح من شجرة التفاح والتسويق السيئ لهذه الثمرة، فعلى سبيل المثال هناك نوع من التفاح المبكر يسمى جمال روما أو تركي، وهذه هي فترة بيعه في الأسواق يتراوح سعره من أرض المزارع بألف ليرة تقريباً للكيلو الواحد بحجة تعرضه للبرد وبالتالي عدم تغطية تكاليف الإنتاج.

وأضاف: أما التفاح الكبير الذي يباع بكميات كبيرة فتكاليفه غالية جداً، ولاسيما وبالأخص تكاليف الأدوية الزراعية التي تعتبر تكلفتها بالملايين، فعلى سبيل المثال يعتبر إيجار رش البرميل الواحد خمسين ألف ليرة سورية فقط الرش من دون حساب الأدوية.

وأشار الفلاح إلى أن هناك أسباباً أخرى من عدم اهتمام الحكومة بتعويض الفلاحين من الكوارث الطبيعية مثل البرد وغيرها كما حدث في هذا العام، مشيراً إلى أنه بلغت خسائر التفاح للعديد من الفلاحين بالملايين، ولم يتم تعويضهم بأي مبلغ حتى هذه اللحظة وكذلك نذكر أن طبيعة شجرة التفاح تختلف عن أشجار أخرى فأي تقصير في خدمتها يؤدي إلى سوء إنتاج لسنوات.

وأضاف: هناك فلاحون كثر يلجؤون في الآونة الأخيرة إلى قطع أشجار التفاح، كما في قرية طريز في حمص والتي تلقب بعاصمة التفاح حيث قام أغلب فلاحيها بقطع أشجار التفاح واستبدالها بمواسم أخرى كالفاصولياء وغيرها من الزراعات الخضراء وهذا شيء محزن للغاية.

وأعرب الفلاح عن أمله في أن يتحسن هذا الوضع ويتم تعويض الفلاحين عن خسائرهم حتى لا يلجؤوا إلى قطع الأشجار واستبدالها بمواسم أخرى وأن يتم فتح موضوع التصدير أو أي شيء آخر قد يحسن من مردودية التفاح من دعم لأسعار الأدوية الزراعية والتي تخفض التكلفة على الفلاحين.

رئيس اتحاد فلاحي طرطوس فؤاد علوش أكد أن غلاء مستلزمات الإنتاج بشكل كبير وتراجع أسعار مبيع الإنتاج كثيراً خاصة في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ جعل اهتمام الفلاحين بهذه الزراعة يتراجع، مضيفاً: كما أن عدم تأمين سماد اليوتاس من الحكومة للتفاح وغلاء أسعاره في السوق السوداء ساهم أيضاً بالتراجع وترافق كل ذلك وغيره مع أحوال جوية غير مناسبة لإنتاج التفاح العام الماضي وهذا العام، معرباً عن أمله في الوقوف إلى جانب الفلاحين لإعادة الإنتاج إلى ما كان عليه.

من جهته رئيس دائرة الأشجار المثمرة المتخصصة محمد عبد اللطيف أشار إلى أن طرطوس تحتل المرتبة الخامسة على مستوى القطر بزراعة التفاح، موضحاً أن المساحة المزروعة بالتفاح تبلغ نحو ٣٠٠٠ هكتار وإجمالي عدد الأشجار ٩٧٧٨٨٢ شجرة والمثمر منها ٩٠٧٨٩٣ شجرة وإنتاج هذا العام يقدر بـ٥٨٩٤ طناً بفارق نحو ٣٠٠٠ طن عن العام الماضي، وذلك بسبب الأحوال الجوية وعدم حصول أشجار التفاح على كفايتها من البرد.

اجتماعات حكومية مع اتحاد الطلبة لمناقشة قانون تنظيم الجامعات

٣٠٠ ألف ليرة «فقط» الراتب المقطوع للدكتور الجامعي في بداية تعيينه

المئات من الأساتذة سافروا إلى الجامعات العراقية بدخل شهري يعادل عام كاملاً في سورية

فادي بك الشريف

ناشد أعضاء هيئة تدريسية من أجل تعديل عدد من بنود قانون تنظيم الجامعات، ولاسيما ما يخص الترفيعات والرواتب، مطالبين بوجود استقلالية كاملة عن قانون العاملين الموحد من حيث راتب بدء التعيين وتسلسل الرواتب مع القدم حتى السقف.

وتأتي هذه المطالبات عبر «الوطن» من أجل الحفاظ على ما تبقى من الكوادر التعليمية وإنصاف أعضاء الهيئة التدريسية بهدف أن يكون الراتب متوازناً نوعاً ما مع الجامعات الخاصة، وذلك للحد من النزيف الحاد الداخلي من الجامعات الحكومية إلى الخاصة والخارجي.

وتساءلوا: هل يعقل أن يكون الراتب المقطوع لعضو الهيئة التدريسية أول تعيينه ٣٠٠ ألف سورية فقط مقارنة مع التضخم الحاصل وارتفاع الأسعار والكلف الكبيرة الحاصلة في مختلف القطاعات، ولماذا لا يلحظ أن عضو الهيئة التدريسية يحمل شهادات عليا ودراسة تصل لنحو ٧ سنوات أعلى من إجازة الجامعة، ولماذا يكون الراتب المقطوع هو ذات راتب حامل الإجازة؟

وأضافوا: هناك ضرورة التشجيع والإنصاف لأصحاب الشهادات العليا، لذلك يجب أن يكون راتب بدء التعيين في قانون تنظيم الجامعات الجديد مستقلاً عن قانون العاملين الأساسي، وخاصة بقانون تنظيم الجامعات الذي سيصدر قريباً.

كما اعتبروا أن قضية فصل الراتب الشهري لعضو الهيئة التدريسية عن قانون العاملين الأساسي قضيه مهمة ولابد من العمل عليها، وخاصة أن الجامعات لها قانون خاص بها ينظم عملها، مضيفين: إلا أن قانون تنظيم الجامعات الحالي جعل راتب بدء التعيين لعضو الهيئة التدريسية مثل راتب بدء التعيين لأي موظف من الدرجة الأولى حاصل على إجازة جامعية، ما يؤدي إلى نوع من عدم العدالة لهذه الشريحة التي تحمل شهادات عليا «ماجستير ودكتوراه» ودرجات علمية «أستاذ وأستاذ مساعد».

وأشاروا: يحتاج المدرس إلى ٧ أو ٨ سنوات وأكثر فوق الإجازة الجامعية للحصول على هذه المرتبة العلمية التي تعتبر الأعلى في العالم لذلك لابد أن يتماشى دخلها مع هذه المستوى العلمي كما هو حال بقيه أعضاء الهيئة التدريسية في جامعات العالم.

وأكدوا أن فصل الراتب عن قانون العاملين الأساسي سيحسن من دخلهم نوعاً ما وسيحد من النزيف الحاد الداخلي، وأيضاً الخارجي حيث يسافر المئات من أساتذة الجامعات إلى الجامعات العراقية بدخل شهري يعادل راتب عام كامل في الجامعات السورية.

وحسب أعضاء هيئة تدريسية فإن سقف الراتب يبقى ثابتاً من عمر ٦٠ إلى ٧٠ عاماً من دون أي زيادة، متسائلين: هل يعقل ذلك ولماذا لا يحصل الأستاذ الجامعي على حقه في الترفيعات مادام يخدم في الوظيفة أعواماً إضافية؟

هذا وتعمل وزارة التعليم العالي على عدد من التعديلات ضمن مسودة مشروع قانون لتعديل قانون تنظيم الجامعات وذلك لتحسين الإنتاجية العلمية والبحثية للجامعات وإعطائها المرونة الكافية في اتخاذ القرارات المناسبة التي تصب في مصلحة الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، إضافة إلى تمكين ربط الجامعات بالمجتمع، مع ضرورة الالتزام بالمسار الزمني لإنجاز مشروع التعديل ووضع الضوابط الملائمة التي تسهم في الخروج بقانون عصري يتلاءم مع المستجدات العلمية المحلية والعالمية.

وحسب معلومات الوزارة هناك اهتمام بإعداد مشروع قانون يلبي الاحتياجات المستجدة للعملية التعليمية ومتطلبات التنمية للمجتمع، مع ضرورة إعادة النظر بالهيكلية الإدارية وربط الأبحاث العلمية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت عقدت اللجنة المكلفة تعديل قانون تنظيم الجامعات رقم ٦ لعام ٢٠٠٦ اليوم اجتماعاً برئاسة وزير التعليم العالي ورئيسة الاتحاد الوطني للطلبة لمناقشة مسودة مشروع قانون تنظيم الجامعات التي أعدته اللجنة المصغرة المعنية، حيث تم عرض المسودة على مجالس الجامعات لإبداء رأيها وإرسال المقترحات والملاحظات، لإتاحة الفرصة بأوسع مشاركة في هذا المشروع، وتحديد إطار زمني للانتهاء من كل التعديلات المناسبة لمشروع القانون، وضمان استقلالية الجامعات وتحويلها إلى مراكز إنتاجية.

وعرضت اللجنة المكلفة تعديل قانون تنظيم الجامعات المبررات والأهداف والمحاور وخطة العمل ومرتكزات التعديل في دعم الموارد الذاتية للجامعات من خلال المشاريع الإنتاجية والاستثمارية، وتخفيف المركزية في الإجراءات الإدارية، وضبط القوانين المتعلقة بالتعليم العالي وعدم تشتتها.

> أساتذة: يجب أن يكون راتب بدء التعيين مستقلاً عن قانون العاملين الأساسي

اتهام صريح.. مدير موارد الغاب: ٦٠ بالمئة من الحرائق بحماة مفتعلة

حماة -محمد أحمد خبازي

رغم كل الإجراءات والاستعدادات التي اتخذتها حماة لدرء النيران وأخطارها وأضرارها، من نشر إطفائيات وصهاريج في المواقع الحراجية الطبيعية والاصطناعية، وتعيين عمال موسميين لتعزيز فرق الإطفاء، نشبت العديد من الحرائق في الأراضي الزراعية والمواقع الحراجية في حماة والغاب، والتهمت مساحات واسعة من المزروعات والأشجار المثمرة.

وبيّن مدير الحراج في زراعة حماة عبد الكريم المحمد لـ«الوطن»، أن ٢٣٢ حريقاً نشبت في حماة منذ بدء موسم الحرائق لتاريخه، والتهمت نحو ٤١٩٦ دونماً من المزروعات والأشجار.

وأوضح أن من تلك الحرائق نحو ٢٢٦ حريقاً زراعياً، التهمت نيرانها نحو ٣٥٨٢ دونماً من الأراضي الزراعية، منها ١٧٤٩ دونماً أعشاب وأشواك، و٢٨٩ دونماً مزروعة بالزيتون والكرمة والتين، ونحو ١٥٤٤ دونماً حصيد قمح وشعير، ومنها ١٤٦٠ دونماً حصيد والباقي قمح وشعير أي نحو ٨٤ دونماً.

ولفت المحمد إلى أن الحرائق الحراجية التي نشبت في مجال إشراف زراعة حماة نحو ٦ حرائق، التهمت نحو ٦١٤ دونماً من الصنوبر الثمري وسنديانات بعمر ٢٤ – ٢٥ سنة.

ومن جانبه ذكر مدير الموارد الطبيعية في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب فايز المحمد لـ«الوطن» أن ١٥ حريقاً نشبت في المراقع الحراجية بمنطقة الغاب منذ بداية الموسم في ١٥ أيار الماضي ولتاريخه، مؤكداً أن نحو ٦٠ بالمئة منها كانت بفعل فاعل، وبلغت أضرارها نحو ١٠٠ دونم من الزيتون في عين الجرن وعين الحمام، إضافة إلى دوغيلات سنديان وبلان وشوكيات.

وأوضح أن بعض الحرائق كانت في مناطق شديدة الوعرة، وأسهمت الرياح بضراوتها ما استدعى طلب المؤازرة من مروحيات الجيش وقواته للمؤازرة في إخمادها.

ولفت إلى أن الهيئة كانت نشرت نحو ١٨ إطفائية في كل المواقع الحراجية من جب الأحمر شمالاً وحتى مخفر حنجور جنوباً، وتم تعيين نحو ٣٠٠ عامل موسمي لتعزيز فرق الإطفاء، وتجديد الشبكة اللاسلكية وتخصيص الرقم ١٨٨ المجاني للإبلاغ عن أي حريق.

وأضاف: كما تم تسيير دوريات في المواقع الحراجية التي شهدت حرائق مفتعلة، وتم مراسلة الجهات المعنية للمؤازرة في حماية الغابات والحراج.

وأشار المحمد إلى أن خطة الطرق الزراعية تضمنت قشر وترميم نحو ٦١٠ كم، ولكن لم ينفذ منها لتاريخه سوى ٢٢٠ كم فقط لعدم توافر المحروقات اللازمة للآليات.